الوحدة

أسبوعية . سياسية . شاملة

تأسست في 22 مايو 1990م

عدد خاص

8 صفحات

العدد 1339
الجمعة | 5 ذي الحجة 1447هـ | 22 مايو 2026م
Issue No(1339). Wed 22 May – 2026

ALWAHDAH

التجسيد الصادق لديمقراطية الرأي والرأي الآخر

www.alwahdah.info

أهداف الثورة اليمنية

- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والإمتيازات بين الطبقات.
- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد انظمته من روح الإسلام الحنيف.
- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

الوحدة اليمنية ثمرة تراكم ثقافي طويل 4_5

مدافظو المحافظات الجنوبية: الوحدة ثابت وطني ومحاولات استهدافها ستبوء بالفشل 6

دوري الدرجة الأولى لكرة القدم يبعث الحياة في الجسد اليمني الموحد 7

36 عاماً على الحلم الذي صار وطناً 8

في خطابه بمناسبة العيد الـ 36 للجمهورية اليمنية

الرئيس المشاط: أي مساس بوحدة اليمن سيُواجه بحزم

حذّر فخامة المشير الركن مهدي المشاط، رئيس المجلس السياسي الأعلى، دول العدوان من أي محاولات للمساس بالوحدة اليمنية، مؤكداً مواصلة الجهاد حتى تحرير آخر شبر من أراضي الجمهورية، والاستعداد للتصدي لأي تصعيد أمريكي أو إسرائيلي محتمل.

وقال المشاط، في خطاب بمناسبة الذكرى الـ 36 للوحدة اليمنية، إن المناسبة تمثل محطة لتعزيز قيم التلاحم ونبذ الانقسام، داعياً اليمنيين إلى عدم السماح للخلافات السياسية بالتأثير على وحدة البلاد وهويتها الجامعة.

وأضاف أن الوحدة اليمنية ليست مجرد حدث سياسي، بل تمثل تجسيداً لوحدة الشعب اليمني المرتبطة بالتاريخ والجغرافيا والهوية المشتركة، معتبراً أن مراحل الانقسام التي شهدتها البلاد كانت ظروفاً استثنائية فرضتها التدخلات الخارجية.

واتهم المشاط الولايات المتحدة والسعودية بالسعي إلى تقسيم اليمن عبر الحرب والحصار ودعم الأطراف المسلحة، مؤكداً أن تلك المحاولات "لن تنجح في تفكيك البلاد".

وفي ملف الأسرى، قال رئيس المجلس السياسي الأعلى إن صنعاء قدمت تسهيلات لإنجاز اتفاق تبادل شامل وفق مبدأ "الكل مقابل الكل"، معرباً عن أمله في التوصل إلى اتفاق قريب.

وعلى الصعيد الإقليمي، دعا المشاط الدول العربية والإسلامية إلى تجاوز الخلافات الداخلية وتوحيد الصفوف، كما جدد دعم بلاده لإيران، مؤكداً حقها في الدفاع عن نفسها وإدارة مضيق هرمز.

كما جدّد دعمه للفلسطينيين واللبنانيين، منتقداً استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية، وداعياً الحكومات العربية والإسلامية إلى اتخاذ مواقف أكثر فاعلية لوقف العدوان الإسرائيلي.

واستنكر المشاط خطوات التطبيع بين ما يُعرف بـ"أرض الصومال" وإسرائيل، معتبراً أنها تمثل تهديداً لأمن المنطقة. كذلك أدان حادثة إحراق نسخة من القرآن الكريم في إحدى الدول الغربية، داعياً إلى مقاطعة الدول التي تسمح بمثل هذه الممارسات.

تفاصيل صـ2

في حوار خاص لـ "الوحدة":

الأكاديمي بجامعة عدن د. سامي عطا يكشف عن الصانع الأول لهوية الوحدة اليمنية

أزمة اليمن بدأت حين غابت الدولة عن مشروع الوحدة

وفد اللجنة الوطنية يكشف تفاصيل الصفقة الأكبر لتبادل الأسرى والمعتقلين

وثائق وشهادات تكشف من حارب الوحدة اليمنية منذ ولادتها الأولى

الوحدة
الجمعة العدد 1339
5 ذي الحجة 1447هـ | 22 مايو 2026م

في خطاب بمناسبة العيد الـ 36 للجمهورية اليمنية

الرئيس المشاط يحذر دول العدوان من أي محاولة للمساس بالوحدة اليمنية

حذّر فخامة المشير الركن مهدي المشاط، رئيس المجلس السياسي الأعلى، دول العدوان والميليشيات التابعة لها من أي محاولة للمساس بالوحدة اليمنية، مؤكداً مواصلة الجهاد حتى تحرير آخر شبر من أراضي الجمهورية، والاستعداد التام لمواجهة أي عدوان أمريكي أو صهيوني قادم.

وقال فخامة الرئيس، في خطاب وجهه مساء أمس الخميس إلى أبناء الشعب اليمني بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين لقيام اليمن الواحد والموحد: "يجب أن ننظر إلى هذه المناسبة كمحطة لإحياء معاني الإخاء والمحبة، ونبذ الكراهية، باعتبار هذه القيم امتداداً لهويتنا الإيمانية الوحدوية، ولا ينبغي أن نسمح لخلافاتنا السياسية أن تدفعنا لمغادرة هويتنا الجامعة، ولا للأفكار الهدامة أن تؤثر على وحدتنا".

وأضاف: "إننا حين نحتفي بهذه الذكرى المجيدة، بالوحدة اليمنية المباركة في الثاني والعشرين من مايو، لا ينبغي أن ننظر إليها كحدث سياسي عابر، أو كإجراء إداري بسيط، بل يجب أن نستحضرها في أذهاننا كيوم خالد لكل اليمنيين، باعتبارها تجسيداً عملياً لأمر الله بالاعتصام والوحدة ونبذ الفرقة".

وأكد الرئيس المشاط أن الوحدة اليمنية، في جوهرها، هي مصلحة وطنية عليا لكافة أبناء الشعب من شرقه إلى غربه ومن جنوبه إلى شماله، لافتاً إلى أن الوحدة جاءت لتؤكد أن ما يجمع اليمنيين من هوية إيمانية وعقيدة، ولغة، وتاريخ، ومصير مشترك، هو الأصل الثابت والراسخ، وأن التشطير في مراحل قاتمة بفعل الاحتلال عبر التاريخ لم يكن إلا استثناءً غريبا، يناقض منطق الجغرافيا، ويصادم حقيقة الشعب، ويخالف روح الهوية الإيمانية الواحدة.

وقال: "إن ما يمر به وطننا اليوم من عدوان أمريكي سعودي غاشم وحصار جائر واحتلال مباشر لأجزاء عزيزة من أرضه، ليس إلا محاولة يائسة يراد لها أن تكون تمهيداً لتقسيم الوطن وتمزيق الجسد اليمني الواحد وإثارة النعرات والصراعات الداخلية".

وبارك التقدم المحرز في ملف الأسرى، مضيفاً: "نؤكد أننا قدمنا كل التسهيلات للإفراج عن كل الأسرى والمختطفين وفق مبدأ الكل مقابل الكل، كما هو متفق عليه، ونطمئن أهالي أسرانا بأن الفرج بإذن الله قريب".

وتابع: "على المستوى العربي والإسلامي، نؤكد ضرورة التسامي على الجراح، والاعتصام بحبل الله، ورص الصفوف، ووقف النزاعات، لمواجهة هذا العدوان على بلداننا والأمتين العربية والإسلامية".

ودعا الرئيس المشاط الحكومات التي ترى في نفسها ضعفاً عن المواجهة، ألا تكون أداة بيد العدو ضد شعبها وأمتها، وألا تسمح له باستخدام أراضيها وأجوائها في العدوان على شعوب المنطقة، فإذا كان الحياد اليوم خيانة، فإن تقديم التسهيلات للعدو هو الخيانة العظمى.

وجدد التضامن الكامل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مؤكداً حقها في الدفاع عن نفسها، وحقها في إدارة مضيق هرمز ومنع استخدامه من قبل الأعداء، ومواجهة كل ما يشيع عدم الأمن لصالح قوى الاستكبار والصهيونية.

ومضى بالقول: "بالإشارة إلى الوضع في فلسطين ولبنان، واستمرار انتهاك العدو لوقف إطلاق النار، واستباحته للباحات الطاهرة للأقصى الشريف، وتمرير قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين -الذي لن يمر بإذن الله- نجدد الموقف الداعم لإخواننا في فلسطين ولبنان".

وطالب رئيس المجلس السياسي الأعلى كل الحكومات، خاصة العربية والإسلامية، بالعمل السريع على وضع حد للإجرام الصهيوني، وعدم الاكتفاء بالبيانات التي لا تمنع جريمة ولا تواسي جراحاً، محذراً الكيان الصهيوني المجرم من مغبة الاستمرار في عدوانه على الشعبين الفلسطيني واللبناني.

واستنكر بشدة ما أقدم عليه ما يسمى إقليم "أرض الصومال" من تطبيع مع العدو الصهيوني، محذراً من خطورة هذه الخطيئة في تهديد اليمن والمنطقة.

وندد الرئيس المشاط بشدة بما أقدم عليه المجرم الأمريكي من حرق نسخة من القرآن الكريم، داعياً شعوب الأمة إلى مقاطعة الدول التي تتماهى مع هذه الجريمة وتسمح بها ولا تعاقب عليها.■

د. بن حبتور: لا عزة ولا كرامة ولا استقرار أو قوة لليمن إلا في الوحدة

أكد عضو المجلس السياسي الأعلى الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور، أن المنجز الوطني الكبير للشعب اليمني الذي تحقق صبيحة الـ22 من مايو 1990م حمل معه الخير الكبير للأمة اليمنية، معلناً انتهاء مرحلة طويلة من الفرقة والصراع وبداية صفحة مشرقة في تاريخه المعاصر.

جاء ذلك في برقية تهنئة رفعها إلى قائد الثورة السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي، وفخامة المشير الركن مهدي المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى ونائبه المناضل صادق أمين أبو راس وإخوانه أعضاء المجلس ورؤساء مجالس النواب والشورى والقضاء الأعلى والقائم بأعمال رئيس الوزراء وأعضاء المجالس الأربعة والمرابطين في عموم الجبهات وجميع أبناء الشعب اليمني العظيم، بحلول العيد الـ 36 للجمهورية اليمنية "22 مايو"، ذكرى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة.

وأوضح أن الوحدة اليمنية كانت وستظل قدر الشعب اليمني وضرورة ملحة لاستقرار الوطن ومصدراً رئيسياً لقوّته وتغلبه على التحديات المصيرية التي تستهدف حاضرة ومستقبله وسيادته واستقلاله واستقراره.

ولفت إلى أن الحفاظ على هذا المنجز الوطني الكبير وحمايته من كافة المخططات التي تسعى للنيل منه، هي مسؤولية وطنية بل وواجب ديني وأخلاقي وإنساني على كافة القوى الوطنية وأحرار اليمن، وفي المقدمة أبناء المحافظات الجنوبية التي ينبري القلة من المأزومين والمأجورين فيها للحديث عن الانفصال ورفع رايته.

وجدد التأكيد على أن التحديات الكبيرة التي واجهتها دولة الوحدة وما تزال حتى اللحظة لم ولن تستطيع النيل منها، بما في ذلك مخططات المحتلين والأعداء والمتربصين.

وأشار إلى أن ما يمر به الوطن الكبير بصورة عامة والمحافظات الجنوبية والشرقية بصورة خاصة من تحديات جسيمة، يحتم على جميع الأحرار العمل على وحدة الصف الوطني ومواجهة من يسعون للفرقة والخلاف خدمة لأعداء الوطن وعملائهم ومرتزقتهم.

وبين أن لا عزة ولا كرامة ولا استقرار أو قوة لليمن وشعبه العزيز إلا في الوحدة اليمنية المباركة التي أثبتت الأيام أنها مصدر الخير والاستقرار ليس لليمن فحسب بل ولمحيطه العربي والأفريقي.■

الراعي يحذر من التحركات التشطيرية التي تستهدف وحدة الوطن

حث رئيس مجلس النواب، يحيى الراعي، على تعزيز وحدة الصف للحفاظ على الوطن ووحدته وأمنه واستقراره، والالتفاف حول قائد الثورة والقيادة السياسية وأبطال القوات المسلحة والأمن لمواجهة كافة التحديات التي تمس سيادة الوطن وأمنه واستقراره، والعمل على دحر الغزاة والمحتلين والحفاظ على مكتسبات الشعب وفي مقدمتها الوحدة المباركة.

جاء ذلك في برقية تهنئة رفعها إلى قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي، وفخامة المشير الركن مهدي المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى، وأعضاء المجلس، وأبطال القوات المسلحة والأمن، وكافة أبناء الشعب اليمني، بمناسبة العيد الوطني الـ 36 للجمهورية اليمنية 22 مايو.. مؤكداً أن الوحدة اليمنية جسّدت إرادة أبناء الشعب اليمني وعكست تماسك النسيج الاجتماعي للجسد الواحد.. ولفت إلى أهمية تعزيز الصمود والثبات، والعمل على تحقيق السلام المشرف والعادل الذي يحفظ لليمن وحدته وسيادته ومقدراته، مؤكداً ضرورة تغليب مصلحة الشعب على كافة المصالح الضيقة وتسخير ثروات النفط والغاز لصالح المواطنين وتحسين الخدمات في عموم المحافظات.

وجدد التحذير من المخططات والتحركات ذات النزعات التشطيرية التي تستهدف وحدة الوطن، داعياً الجميع إلى مزيد من اليقظة لتفويت الفرصة على أعداء الوطن، والتمسك بالوحدة كمنجز تاريخي ناضل من أجل تحقيقه كافة أبناء الشعب وقواه الوطنية.■

العيدروس: الحفاظ على الوحدة يتطلب مزيداً من الوعي والتلاحم

جدّد رئيس مجلس الشورى، محمد حسين العيدروس، التأكيد على أن الحفاظ على منجز الوحدة وتعزيز مضامينها الوطنية يشكل مسؤولية تاريخية مشتركة تتطلب مزيداً من الوعي والتلاحم والعمل الوطني الصادق، مبتهلاً إلى الله العلي القدير أن يحفظ اليمن وشعبه، ويوفق القيادة ويسدد خطاها لما فيه خير الوطن ورفعته.

جاء ذلك في برقية تهنئة إلى قائد الثورة السيد عبدالملك بن بدر الدين الحوثي، وفخامة المشير الركن مهدي المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى، وأعضائه ورؤساء مجالس الوزراء والنواب والقضاء الأعلى وكافة منتسبي القوات المسلحة والأمن وأبناء الشعب اليمني، بمناسبة العيد الوطني الـ 36 للجمهورية اليمنية "22 مايو"، سائلاً الله العلي القدير أن يعيدها على الوطن وقد تحقق له المزيد من العزة والوحدة والقوة والاستقرار.

وشدد على أن وحدة اليمن تمثل خياراً تاريخياً واستراتيجياً لا بديل عنه، والركيزة الأساسية لاستقرار البلاد وصون سيادتها وحماية حاضرها ومستقبلها.

وأشار إلى أن المناسبة الوطنية تُجسّد المعنى العميق لوحدة الشعب اليمني وإرادته التاريخية في تجاوز مراحل التشظي والانقسام، وإعادة بناء الدولة الواحدة على أسس من الشراكة الوطنية والانتماء المشترك، بما يعكس عراقة التجربة اليمنية وعمقها الحضاري.

ولفت العيدروس إلى التحديات المتعددة التي تواجه البلاد جراء استمرار تداعيات العدوان ومحاولات استهداف السيادة الوطنية وإضعاف الجبهة الداخلية، عبر دعم وتغذية عدد من التشكيلات المسلحة في المحافظات الجنوبية والشرقية التي ما تزال ترزح تحت وطأة الاحتلال والتدخل الخارجي، بهدف تكريس الانقسام وإضعاف مؤسسات الدولة عبر أدوات محلية تنفذ أجندات الخارج.

وأكد وقوف مجلس الشورى الكامل مع القيادة في كل ما تتخذه من مواقف وخيارات وطنية، ودعمه لكافة الجهود الهادفة إلى تعزيز تماسك الجبهة الداخلية وتحصين الوطن من المخاطر الأمنية والسياسية والاقتصادية بما يضمن استمرار مسار الصمود والبناء.

العلامة مفتاح: الوحدة مصدر للخير وعامل للاستقرار والسلام

أكد القائم بأعمال رئيس الوزراء العلامة محمد مفتاح، أن وحدة الأمة وتوحيد طاقاتها لا يعد ضرورة وطنية بل واجباً دينياً أمرنا الله القيام به، قال تعالى في كتابه الكريم: "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا". موضحاً أن في الوحدة قوة ومنعة وفي الفرقة هلاك وضياع للأوطان والشعوب ومقدراتهما.

جاء ذلك في برقية تهنئة رفعها إلى قائد الثورة السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي، وفخامة المشير الركن مهدي المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى ورؤساء مجالس النواب والشورى والقضاء الأعلى وأعضاء المجالس الأربعة والمجاهدين المرابطين في عموم الجبهات، وأبناء الشعب اليمني بمناسبة العيد الوطني الـ 36 للجمهورية اليمنية 22 مايو.

وقال: "تهل علينا هذه المناسبة ووطننا وشعبنا العزيز يواجه العدوان والحصار الأمريكي السعودي الإماراتي للسنة الـ 11، وكذا عدواناً أمريكياً صهيونياً، وجزءٍ من الوطن يرزح تحت وطأة الاحتلال السعودي الإماراتي الذي عاث فساداً فيه، ويسعى اليوم لتمرير مخططاته لمواصلة نهب ثروات اليمن بتواطؤ مخز ومذل من قبل عملائه ومرتزقته".

وأشار إلى أن الأخطاء التي شابت تجربة الوحدة ينبغي ألا تكون مدخلاً للنيل من هذا المنجز العظيم أو التحريض عليه.. لافتاً إلى أن الوحدة أثبتت أنها مصدر للخير وعامل للاستقرار والسلام.

وشدد على المسؤولية التاريخية الواقعة على عاتق أبناء اليمن الكبير في صون وحدتهم ورص صفوفهم وتوحيد جهودهم لطرد المحتل السعودي الإماراتي، وإنهاء تواجده الذي يدنس أرض اليمن الطاهرة.■

الوحدة
أسبوعية . سياسية . شاملة
التحديد الصادق لتيجه فلسفية الرأي والرأي الآخر
ALWAHDAH
تأسست في 22 مايو 1990م - تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر

نجيب علي العصار
مدير التحرير

عبدالقادر عبدالله سعد
نائب مدير التحرير

عبده حسين الأكوع
سكرتير التحرير

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALWAHDAHNEWS.NET
جميع المراسلات باسم رئيس التحرير :
الإدارة العامة: صنعاء -شارع المطار | تحويلة: 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس: 331505 - 334614 ص.ب (8973)

دعا إلى حوار وطني تشاوري برعاية يمنية مستقلة

الأكاديمي بجامعة عدن د. سامي عطا لـ"الوحدة":

الوحدة اليمنية تحولت من مشروع وطني إلى أزمة إدارة.. و"22 مايو" يحتاج إلى تصحيح المسار

حاوره/
نجيب علي العصار

في الذكرى السنوية الـ 63 لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية، تتجدد الأسئلة الجوهرية حول مصير هذا المشروع الوطني الذي أُعلن في 22 مايو 0991م؛ بين مقاربة تراه إنجازاً تاريخياً جرى تشويهه والارتداد عليه، وقراءة أخرى ترى أن أخطاء التأسيس البنيوية وفشل الإدارة قادا البلاد إلى أزمات مركبة لا تزال تداعياتها مستمرة حتى اليوم.

وفي هذا الحوار الخاص الذي أجرته معه "الوحدة"، يتحدث الأكاديمي بجامعة عدن، الدكتور سامي عطا، عن جذور الأزمة، وأسباب إخفاق النخب السياسية في الانتقال بالوحدة من طور العاطفة إلى طور دولة المؤسسات، مقدماً رؤية نقدية تتوخى صياغة عقد اجتماعي جديد يرتكز على الشراكة، والعدالة، واللامركزية. فإلى التفاصيل:

• بدايةً.. من منظور أكاديمي أين يكمن الخطأ التاريخي القاتل في اتفاقية 22 مايو 1990م؟

من الناحية الأكاديمية، لم تكن المشكلة كامنة في نصوص الاتفاقية كإطار عام، بقدر ما تمثلت في خلوّها من بنود تفصيلية تنظم الفترة الانتقالية وتضع آليات رقابية صارمة للتنفيذ.

لقد صيغت الاتفاقية كـ "وثيقة نوايا" سياسية، ولم ترتقِ إلى دستور دمج تفصيلي ومحكم. ويمكن حَصر الأخطاء التأسيسية في النقاط التالية:

– عدم إقرار آلية دمج للجيشين والإدارات مع إخضاعهما لعملية توحيد هيكلي وعقائدي حقيقي، بل تم إقرار آلية تموضع لألوية الجيشين، وكل جيش يدين بولائه لقياداته.

– عدم وجود ضمانات للتداول السلمي للسلطة، مما جعل النظام الجديد أقرب إلى "حكم الحزب الواحد" (المؤتمر الشعبي العام) من حيث الممارسة، رغم التعددية الشكلية.

– إغفال معالجة الملكية وإعادة توزيع الثروة، فبقي الاقتصاد خاضعاً لنماذج مركزية مهترئة بدلاً من إقامة سوق تنافسية عادلة.

•هل كان الخطأ في "الاندماج المتسرع" أم في طريقة إدارة الدولة بعد إعلان الوحدة؟

المعضلة نتاج الأمرين معاً، غير أن أسلوب الإدارة كان الأكثر فداحة وتدميراً:

– الاندماج المتسرع: جرى اختزال الفترة الانتقالية في 6 أشهر فقط (من 30 نوفمبر 1989م حتى 22 مايو 1990م)، في حين كانت مؤسسات الشطرين متباينة كلياً على الصُعُد القانونية، والنقدية، والإدارية، وحتى الأكاديمية؛ مما خلق فوضى مؤسسية عارمة. ولأنها اتسمت بكونها وحدة اندماجية قسرية وخالية من الضوابط القانونية الملزمة، انتهى بها المطاف إلى حرب صيف 1994م، التي أعلنت عملياً هزيمة "الوحدة الطوعية السلمية"، ونجم عنها إقصاء الشريك الجنوبي وكل من ينتمي إليه من جهاز الدولة والقوات المسلحة، لتبدأ مرحلة إجبارية من التسريح لقطاع واسع من الكوادر، ولا سيما الجنوبية منها.

– نهج الإدارة بعد حرب 1994م: تحولت الدولة بعد الحرب إلى أداة للهيمنة بيد مراكز القوى التقليدية في صنعاء (الممثلة بائتلاف المؤتمر والإصلاح آنذاك)، وتجسد ذلك في:

– تعيين قيادات من المحافظات الشمالية في مفاصل الإدارة الحساسة بالجنوب (محافظين، مدراء أمن، قضاة).

– إلغاء القوانين النافذة في الجنوب، والتي كانت أكثر حداثة وتطوراً في جوانب الإجراءات المدنية والتجارية.

– تجاهل المطالب الجنوبية الداعية للعدالة، واللامركزية، وتمثيل متساوٍ.

• كيف كان ينبغي تجاوز هذا المأزق تاريخيا؟

كان يقتضي وضع فترة انتقالية لا تقل عن خمس سنوات، تُعتمد فيها إجراءات دمج تدريجية ومدروسة، مصحوبة بضمانات دستورية متينة للتناوب على السلطة والشراكة الندية بين الشمال والجنوب.

هناك من يرى أن النخب فشلت في تحويل الوحدة من حالة عاطفية إلى مشروع مؤسسي، مما أدى إلى انتقال "براميل التشطير من الجغرافيا إلى النفوس".. كيف تقرؤون ذلك؟

هذا الطرح دقيق تاريخياً وعميق "نفسياً"؛ فالوحدة العاطفية كانت حقيقة شعبية راسخة عام 1990م بفعل الخطاب القومي وإرث النضال المشترك ضد الاستعمار والإمامة، لكن النخب السياسية عجزت عن استثمار هذه العاطفة في بناء مشروع مؤسسي واضح المعالم.

بدلاً من ذلك، حُوّلت الوحدة إلى "غنيمة" وتقاسم نفوذ، واستدعت النخب الولاءات العصبوية والجهوية لتمرير أجنداتها الضيقة. وهنا استقر التشطير في النفوس: حين تولد لدى المواطن في الجنوب شعور مرير بأنه "مواطن من درجة ثانية" في دولة كان شريكاً في تأسيسها، وفي المقابل جرى تشويه وعي المواطن في الشمال ليعتقد بأنه "صاحب الحق الطبيعي" في القيادة والوصاية. والنتيجة الحتمية هي تآكل الهوية الوطنية الجامعة، وأصبح الانتماء للجنوب أو الشمال سابقاً على الانتماء لليمن ككل.

• حين يتحول الفعل السياسي المرتبط بـ "مايو" إلى مجرد "رد فعل انفعالي يفتقر للحسابات العقلانية"، من المستفيد الفعلي من حالة التخبط هذه؟

المستفيدون من هذه الحالة هم:

– النخب الفاسدة التي وجدت في الانقسام غطاءً لنهب المال العام (كما حدث في مؤسسات صنعاء وعدن لاحقاً).

– وكذلك القوى الإقليمية (السعودية، الإمارات، وقطر) التي تمكنت من اختراق القرار اليمني؛ المملكة منذ اتفاق إنهاء حرب ستينيات القرن الماضي، والإمارات من بعد الوحدة، وقطر من خلال ما أطلق عليه بالربيع العربي، حتى بات لهذه القوى الإقليمية وكلاء محليون، مما جعل الصراع اليمني جزءاً من حروبها بالوكالة.

• هل تملك الأطراف اليمنية قرارها السيادي؟

لا، فالأطراف اليمنية (الحكومة، المجلس الانتقالي) جميعها باتت مرتهنة للخارج تمويلا، وتسليحا، وتوجيها. والسيادة اليمنية اليوم منقوصة بشكل مأساوي، إذ إن أي تسوية قادمة ستكون محكومة بالتوافقات الإقليمية أولاً، ثم المحلية ثانياً.

• هل ما تزال النخب اليمنية قادرة على إنتاج مشروع وطني جامع، أم تحولت إلى أدوات لشرعنة الانقسام؟

للأسف، فقدت النخبة اليمنية جزءاً كبيراً من استقلاليتها الفكرية والأخلاقية، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة مستويات:

– النخب السياسية المتقاتلة تحولت فعلياً إلى أدوات لشرعنة الانقسام، لأن تمويلها وتوجيهها يأتي من الخارج، وتتنافس في ولائها للجهات الخارجية أكثر من تنافسها في خدمة الوطن.

– النخب الفكرية والأكاديمية لا تزال تحتفظ بمساحات من الاستقلالية، لكنها مقموعة ومهمشة، ونفوذها معدوم في صنع القرار.

– المجتمع المدني يعاني من اختراق كبير من جميع الأطراف، لكن تبقى فيه جزر من النزاهة.

والخلاصة أن النخبة اليمنية تحتاج إلى إعادة تأهيل أخلاقي، وإنتاج رؤية وطنية بعيدة عن استقطاب المحاور الإقليمية، وهو أمر لن يتأتى إلا بوقف التمويل الخارجي المشروط.

• لو أردنا اليوم إعادة تصحيح مسار الدولة اليمنية الموحدة، ما الركائز الأساسية لعقد اجتماعي جديد من وجهة نظرك؟

لتصحيح مسار الدولة، يجب أن يقوم العقد الاجتماعي الجديد على خمسة أسس:

– اللامركزية الواسعة: ليس كحل تجميلي، بل مع توزيع حقيقي للسلطات التشريعية والتنفيذية والمالية بين المركز والمحافظات، على أن يحظى الجنوب باهتمام تنموي يسهم في إزالة الفوارق بين مستوى نمط عيشه ومستوى نمط عيش السكان في المناطق الشمالية، ولكي يكون هذا ملزماً للسلطة التي ستحكم بعد الاتفاق ينبغي أن يوضع خيار تقرير المصير باعتباره خياراً مؤجلا.

– العدالة الانتقالية: محاكمة الفاسدين ومنتهكي حقوق الإنسان من جميع الأطراف، وتعويض المتضررين كافة بما فيهم المتضررون في الجنوب.

– نظام حكم تشاركي حقيقي: لا يمكن لأي طرف أن يهيمن على القرار الوطني. يجب أن يكون هناك تناوب رئاسي أو مجلس رئاسي من 3 أشخاص (شمال، جنوب، مناطق وسيطة).

– جيش واحد خارج الولاءات الحزبية والجهوية، يخضع للمراقبة المدنية.

– موارد عادلة: توزيع عوائد النفط والغاز حسب السكان والاحتياجات، مع صندوق للتنمية يعوض المناطق المهمشة، والتعامل مع الثروة النفطية والغازية والمعدنية باعتبارها رأسمال بنكيا يتم من خلاله تمويل مشاريع تنمية في مختلف محافظات الجمهورية وإحداث نقلة نوعية تخرج البلد من تحت طائلة الاعتماد الكلي على الثروة في تقرير الحياة الاقتصادية، والاعتقاد الزائف أن رفاه المجتمع رهن بهذه الثروة؛ لأن ذلك يفضي إلى تعطل طاقات الشعب وتدفعه إلى الدعة والراحة، وتقتل فيه مجاهدته في العمل الخلاق وتنطفئ روحه الإبداعية.

• كيف يمكن تجاوز جراح الماضي وإعادة بناء الثقة بين اليمنيين؟

تطهير الوجدان الجمعي يتطلب مكاشفة شجاعة عبر مسارات محددة:

– الاعتراف بالجرائم أولاً: يجب على مراكز القوى في الشمال الاعتراف رسمياً بأخطاء التهميش والإقصاء، وعلى الجنوب (والمجلس الانتقالي) الاعتراف بأن الانفصال ليس حلاً سحرياً وأن الوحدة كانت خياراً طوعياً.

– تعليم تاريخي جديد: مناهج دراسية تعلم تاريخ الوحدة بشكل نقدي، وتكشف أخطاء جميع الأطراف، بدلاً من أساطير البطولة والضحايا.

– إعلام وطني مستقل يروي قصصاً متوازنة للألم من جميع الجهات، ويحارب خطاب الكراهية.

– مشاريع تنمية مشتركة (طرق، كهرباء، مياه) تربط بين الشمال والجنوب بشكل متكافئ، وتخلق مصالح اقتصادية مشتركة تتفوق على النعرات.

– العقد الاجتماعي الجديد يجب أن يتم إعداده عبر مؤتمر وطني شامل يضم المجتمع المدني، وليس النخب الحاكمة فقط، وأن يكون مدعوماً دولياً بشرط أن ينص بوضوح على منع أي تدخل خارجي في الشأن اليمني.

• أخيرا.. كيف يمكن صياغة مشروع شراكة وطنية حقيقية يجعل من مايو محطة للحل بدلا من القطيعة وتجديد الخيبات؟

صياغة مشروع شراكة وطنية حقيقية تتطلب تبني خطوات عملية عاجلة:

– وقف فوري للخطاب المسيء ضد مايو (من أي طرف). مايو ليس عيداً مقدساً، لكنه ليس لعنة أيضاً. هو تجربة تحتاج مراجعة، وليس إنكاراً.

– تشكيل هيئة وطنية لإعادة تقييم تجربة الوحدة محايدة (من الأكاديميين والقضاة والشخصيات المستقلة) تقدم تقريراً شفافاً حول أخطاء الماضي وتوصيات الحل.

– عقد إجتماع "تشاوري وطني" (وليس تفاوضياً) يجمع كل الأطراف لمناقشة العقد الجديد، بوساطة محلية (مثل الجامعات أو المشايخ) لا وساطة إقليمية.

– تطبيق ناجح للامركزية في مناطق محددة كنموذج تجريبي يثبت نجاعة الشراكة.

– مشروع اقتصادي طموح (مثل استغلال الغاز الطبيعي أو الطاقة الشمسية) يكون ملكية مشتركة بين الشمال والجنوب، تدار من قبل شركة مستقلة وليس السياسيين.

خلاصة القول، إن "مايو" يجب أن يتحول من مناسبة للاحتفالات الشكلية الصاخبة إلى لحظة للمراجعة التاريخية الجادة. إننا بحاجة إلى شجاعة نادرة من النخب السياسية للإقرار بالفشل وتقديم تنازلات متبادلة وتاريخية: (يتنازل الشمال عن نزوع الهيمنة، ويتنازل الجنوب عن خيار الانفصال الاندفاعي)، لتتلاقى الإرادات على أرضية "الدولة المدنية الحديثة" التي تحترم التنوع وتضمن العدالة. وما دون ذلك، فسيبقى مايو مجرد ذكرى حزينة لفرصة تاريخية ضاعت.■

◄ الخطأ القاتل في وحدة 1990 كان غياب الضمانات وآليات الشراكة

◄ اليمن بحاجة إلى دولة مدنية لا مراكز قوى ولا استقرار دون عدالة انتقالية

> غياب الشراكة الحقيقية أفضى إلى إخفاق تجربة الوحدة اليمنية

عهدٌ عالقٌ في كل ذمة

احتفال اليمنيين بالذكرى الـ 36 لإعادة تحقيق الوحدة يعبر عن رغبتهم في العيش بسلام

يحتفي أبناء اليمن اليوم الجمعة بحلول الذكرى الـ63 لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية في الـ 22 من مايو 1990م، في سلوك يؤكد أن هذه المناسبة الوطنية ليست مجرد ذكرى يُحتفل بها، بل هي عهدٌ عالقٌ في كل ذمة، وميثاقٌ وطنيٌ كُتب بآمال الملايين، وخُطّ بتضحيات الأحرار، واستقرّ أمانة في أعناق كافة اليمنيين، بل ورسالة وفاء للأرض والإنسان، ووعدٌ بأن يبقى اليمن واحداً كما أراده الأجداد، وكما يستحقه مستقبل الأحفاد.. "الوحدة"، تدعوكم لقراءة (التفاصيل في هذا التقرير.

الحجيري: الحفاظ على الوحدة اليمنية صيانةٌ للهوية الجامعة

تطلُّ على أبناء الشعب اليمني، اليوم الجمعة، الذكرى الـ36 لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية، التي لم تكن مجرد إعلان سياسي عابر، بل كانت ميعاداً مع القدر، وميلاد وحدةٍ رضائية اندماجية جسّدت تطلعات الجماهير اليمنية بكلّ أطيافها، وترجمةً لآمال القادة التاريخيين والمفكرين لليمن بشطريه، والتي امتدت لعقود من التضحيات والنضال الوطني؛ حسب تأكيد المثقف صيفان الحجيري لـ"الوحدة".

يقول الحجيري إنّ الحفاظ على الجمهورية اليمنية اليوم هو صيانةٌ للهوية الجامعة، وحمايتها من مشاريع التفتيت والتقزيم التي تطل برأسها تحت ستار "الفيدرالية" أو "الأقاليم"، وتُخفي في طياتها مآرب أخرى تهدف إلى تمزيق الوطن وتحويله إلى كانتونات صغيرة متصارعة، يسهل ارتهانها وتفكيكها، كما أن اعتماد نظام الأقاليم أو الفيدرالية، في ظل السيولة الأمنية والعسكرية وجماعات تسكنها النزعات الانفصالية، ما هو إلا "تأطيرٌ قانونيٌ للتشظي"، ومنحٌ للشرعية لأعداء الوحدة.

يؤكد الحجيري أن المعضلة لم تكن يوماً في "وحدة التراب"، بل في تلاشي مؤسسات الدولة بفعل أحداث مرّت، ولا تزال آثارُها قائمة والكل يعلمها، ولذًا فإن المخرج الحقيقي يكمن في إعادة إرساء دعائم الدولة اليمنية الموحدة القوية؛ دولة المواطنة المتساوية، لا المنطقة الجغرافية أو الحزبية أو المذهبية، و"احترام الدستور وصياغة قانون للإدارة المحلية كامل الصلاحيات"، يمنح المحافظات والمديريات صلاحياتٍ كاملة لإدارة شؤونها المحلية التنموية والخدمية، بعيداً عن حدة البيروقراطية المركزية، ودمن الساس بمركز الدولة السيادي ووحدة القرار الوطني، وكذلك قانونٌ مالي حديث يضمن التوزيع العادل للثروة. كما يضمن قانونُ الإدارة المحلية أيضاً للمواطنين في المحليات حرية اختيار ممثليهم في المجالس المحلية في المحافظات والمديريات، ويكفل لهذه المجالس المنتخبة تحقيق تنمية المجتمعات المحلية بعدالة وتوازن واستدامة، مع الحفاظ على وحدة الموارد السياديّة بالمركز؛ لضمان توزيع عادلٍ للثروة وتحقيق التكافل بين كافة أرجاء الوطن.

وفي الشأن السياسي، لا بد من منع طغيان الأغلبية على الأقلية، وهو ما يبرر ضرورة تبني نظام مجلس تشريعيٍّ بغرفتين: مجلس نواب منتخب يمثل الأغلبية العددية، ومجلس استشاري تُمثل فيه كافة المحافظات بالتساوي، ليكون صمام أمان دستوريٌّ يمنح كل محافظة صوتاً قوياً ومكافئاً في قلب صناعة القرار السيادي.

ويشير إلى أن الرهان الحقيقي لا يكمن في رسم حدود داخلية جديدة تفصل بين الإخوة وتديم الصراع، بل في تُرسيخ الديمقراطية التنافسية والتداول السلمي للسلطة في ظل سيادة القانون، والمشاركة الواسعة في إدارة الشأن العام.

ويرى أن من يبشرون بالأقاليم في ظل ضعف الدولة وأجهزتها التنفيذية، يهربون من استحقاق بناء الدولة القوية إلى خيار تفكيكها، لذا فإن المواطنة المتساوية، والشفافية، والشراكة الوطنية الفاعلة، هي الركائز التي ستحول اليمن إلى دولة مؤسسات تحقق الأمن والعدالة والرفاه لكل أبناء الوطن، تحت سقف الوحدة التي لا تقبل الظلم ولا التقسيم.

ويشدد على أن الحفاظ على الوحدة الاندماجية وتطويرها لتكون بحق "دولة مؤسسات لا دولة أشخاص"، هو الرد القانوني والسياسي الوحيد على مشاريع التفتيت والتقزيم، وهو ما يقتضي الوقوف بحزم ضد تمزيق النسيج الوطني اليمني؛ لأن قوة اليمن في وحدته، ونهضته في عدالة قوانينه، وتلاحم أبنائه المخلصين لتحقيق السلام والأمن والاستقرار.■

د. الشرجبي: احتفال اليمنيين باستمرار بإعادة تحقيق الوحدة يعبر عن انتهاء الارتهان للخارج

يمثل احتفال اليمنيين بإعادة تحقيق الوحدة الوطنية باستمرار حالة ثبات وإصرار على تمسكهم بأحد حقوقهم التي ناضلوا من أجلها، وتعبيراً عن رغبتهم في العيش بسلام داخلي بعيداً عن الصراعات الداخلية التي تشهدها دول أخرى بسبب التفكك الاجتماعي والسياسي بداخلها؛ حسب تأكيد الدكتور نبيل الشرجبي، أستاذ العلوم السياسية وإدارة الأزمات بجامعة الحديدة، في حديثه لـ"الوحدة"..

ويؤكد الدكتور الشرجبي أن استمرار احتفاء اليمنيين بهذا المنجز يعبر عن انتهاء حالة الارتهان لأي طرف خارجي مهما كان في الإقليم أو على المستوى العالمي، كما يؤكد وجود رغبة حقيقية في الانفصال عن الماضي المشوه لإدارة الوحدة وبناء نموذج يجعل من اليمن دولة قوية لها حساباتها الاستراتيجية المؤثرة في الداخل والخارج.

وأضاف: لم يكن أمر تحقيق الوحدة بالأمر الهين لأسباب داخلية وخارجية، لكن كانت هناك حالة ذهنية حاضرة وبقوة من أجل إتمام الوحدة مرت بمراحل متعددة وكان للأشقاء دور كبير في إتمام تلك الخطوات، إلا أنه بعد تحقيقها تعرضت لانتكاسات أثرت على باقي القضايا الأخرى بين اليمنيين، وهذا الأمر ساهم في زيادة مساحة المعارضة لبقاء الوحدة بشكلها السابق وفرض ضرورة إجراء تغيير في نمط الوحدة القائم، وتمكن مؤتمر الحوار الوطني من معالجتها تحت ملف قضية الجنوب وما زلنا ننتظر تطبيق تلك المخرجات على أرض الواقع.■

ندوة سياسية تدعو لإعادة الاعتبار للوحدة اليمنية والعمل بروح المسؤولية

يتطلب إعادة الاعتبار للوحدة اليمنية في ذكراها (الـ 36)، العمل بروح المسؤولية، واستيعاب كافة المكونات ومساعدتها للانخراط في عملية تنمية وطنية؛ وهذا ما أكده الأكاديميون والباحثون (المشاركون في الندوة (التي نظمها مركز آفاق اليمن للأبحاث والدراسات بصنعاء، بعنوان "الوحدة اليمنية في الذاكرة الوطنية" بمناسبة العيد الوطني (الـ 36 للجمهورية اليمنية (22 مايو).

تحدث في الورقة الأولى بالندوة الدكتور سامي عطا، أستاذ الفلسفة بجامعة عدن، عن الإرهاصات التي واجهت الوحدة اليمنية وكيف كان ينظر لها، وما سبقها من مناقشات حول كيفية تحقيقها.

وأكد أنه لم يُنظر إلى الوحدة اليمنية كقضية وطنية فحسب، وإنما باعتبارها أيضا قضية اجتماعية.

وأشار إلى أنه لم يتم التعامل مع الوحدة كحدث ومنجز وطني كبير وعظيم بل كان يتم التعامل معها بصورة أقل مما يجب.

ولفت إلى أن من أهم الأسباب التي أثرت سلباً على الوحدة هو عدم الاستغلال الأمثل للنفط، وعدم التعامل مع عائداته بمسؤولية بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة للبلد.

فيما أشار الدكتور سامي عطا إلى أن قضية الوحدة اليمنية بدأت منذ نهاية خمسينيات القرن الماضي، مرجعا الفضل الأول في إحياء الهوية اليمنية في الجنوب ووضع أسسها وديناميكيتها إلى المناضل الراحل عبد الله باذيب، في وقت كان الاستعمار البريطاني يسعى جاهداً لعزل الجنوب عن الشمال.

مشدداً على أهمية إحياء إرث باذيب؛ كونه جنوبياً ينحدر من أصول حضرمية، وهو ما ينسف السرديات المنتشرة حالياً في عدن والتي تدعي أن قيادات الشمال هي من فرضت "يمننة الجنوب". مؤكداً أن الحقائق التاريخية تثبت أن باذيب ابن حضرموت هو من رفع شعار "نحو يمن ديمقراطي موحد" عبر حزبه (اتحاد الشعب الديمقراطي) منذ عام 1961.

خيار الشعب

تُعد الوحدة اليمنية خيار عامة الشعب اليمني وقواه السياسية الرئيسة، وقد يدخل اليمن مستقبلاً في صراعات يتداخل فيها المحلي والإقليمي والدولي، لكنه سيرسو ويصل إلى خيار الوحدة الأكثر أمانا لليمن واستقراراً للمنطقة؛ وفق توقع عبد الله السياني، رئيس المركز الوطني للوثائق، في ورقته المعنونة بـ "خلفيات ومراحل تحقيق الوحدة بين شطري اليمن".

وأكد أن معظم الأحزاب السياسية والقوى الرئيسة في اليمن تقف مع الوحدة الوطنية، وترفض التقسيم، وفي مقدمة هذه القوى حركة أنصار الله التي ترفع شعار تحرير كل شبر من الأراضي اليمنية من الاحتلال وتتمسك بالوحدة من منطلقات إيمانية ومبدئية، وتدعو على لسان قادتها باستمرار إلى وقف العدوان الذي أوجد يمنا منقسما، كما أن حزب المؤتمر الشعبي العام أيضا يرفض تقسيم اليمن كونه من صُناع الوحدة، وشريكا للحزب الاشتراكي في تحقيقها، وكذلك حزب التجمع اليمني للإصلاح.

وأشار إلى أن السعودية سارعت إلى الوقوف في وجه المخطط الاماراتي الساعي إلى تقسيم اليمن بعد أن شعرت أن أمنها القومي مهدد بسبب سيطرة مليشيا الانتقالي المدعومة من الإمارات على محافظتي حضرموت والمهرة، بهدف سلخ الجنوب اليمني أرضاً وإنساناً من جغرافيته وتاريخه ووطنه اليمني.

وفي تشخيصه لجذور الانقسام الشطري الحديث، حمّل السياني الاستعمار البريطاني المسؤولية الكاملة عن صناعة حالة التشظي وعرقلة مسار الوحدة لأكثر من 130 عاماً بشكل متعمد.

وكشف – استناداً إلى تتبعه لأكثر من 50 مجلداً من الوثائق البريطانية الخاصة بالجزيرة العربية – عن مخططات بريطانيا آنذاك لإنهاك الصراعات بين العشائر والقبائل وإنشاء مشيخات وسلطنات متعددة؛ حيث عمدت إلى تحويل 17 سلطنة في الجنوب إلى 27 كياناً مشتتاً لتطبيق سياسة "فرق تسد" وتجنيب قواتها الصدام المباشر.

ثمرة تراكم ثقافي

شكلت الوحدة اليمنية لحظة تاريخية لم تكن سياسية فحسب بل ثقافية أيضاً، وسبقها ومهد لها حراك فكري وأدبي واسع، اضطلع به الأدباء والمثقفون في الشمال والجنوب، وأسهم في بلورة الوعي الوحدوي وترسيخ الهوية اليمنية الجامعة؛ حسبما أكده عبد الرحمن مراد، رئيس الهيئة العامة للكتاب، في ورقته المعنونة بـ "دور أدباء اليمن ومثقفيها في تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م".

وأشار إلى أن الوحدة في الخطاب الثقافي لم تُطرح كـ"اندماج إداري" بل كـ"مشروع حضاري"، وقد شكل اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين أحد أهم الأطر المؤسسية التي جسدت الوحدة ثقافياً قبل أن تتحقق سياسياً، وكان الاتحاد ممارسة وحدوية واقعية داخل واقع منقسم، أي أنه مثل نموذجاً مصغراً للوحدة الممكنة، باعتبارها انتصاراً للهوية اليمنية.

ونوه بأن الوحدة في بنية الخطاب الأدبي اليمني ليست مجرد موضوع، بل قيمة أخلاقية عليا، واستعارة للشفاء والاكتمال، وسردية استعادة للذات التاريخية، ومركز دلالي تنتظم حوله العلامات.

ولفت إلى أن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين لم يكن مجرد مؤيد للوحدة بل كان أحد مختبراتها الرمزية الأولى ثم أحد أهم الأصوات التي سعت لحمايتها من التفكك والاختزال السياسي، وأن الوحدة اليمنية كانت ثمرة تراكم ثقافي طويل بقدر ما كانت نتيجة تفاهم سياسي.■

- د. عطا: لم يُنظر إلى الوحدة كقضية وطنية بل كقضية اجتماعية
- السياني: الوحدة اليمنية خيار عامة الشعب وقواه السياسية الرئيسة
- مراد: الوحدة اليمنية ثمرة تراكم ثقافي طويل بقدر ما كانت نتيجة تفاهم سياسي

د. عقيدة: يقظة الشعب اليمني التواق إلى الوحدة أفشلت كافة المؤامرات والأطماع الخارجية

مثلت الوحدة اليمنية التي تم الإعلان عنها في 22 مايو 1990م أعظم إنجاز سياسي في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، فقد أعادت ترميم صفحة مشرقة في التاريخ الحضاري اليمني، والتي عمل الاستعمار البريطاني على تمزيقها، فالوحدة اليمنية كانت الإنجاز العربي الوحيد في التاريخ العربي المعاصر المليء بالهزائم والانكسارات؛ وفق تأكيد الدكتور مطهر عقيدة، رئيس الجامعة الشمسية، في حديثه لـ"الوحدة".. ويضيف: كانت الوحدة اليمنية وما زالت وستظل قدر الشعب اليمني من طرفه إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه، وهي القوة التي تكسرت عليها أطماع الاستعمار الغربي والرجعية العربية، التي حاولت أن تعيد عقارب الساعة إلى الوراء، لكن يقظة الشعب اليمني التواق إلى الوحدة هي التي أفشلت جميع المؤامرات والأطماع الخارجية، وآخرها أطماع الاحتلال الإماراتي الذي راهن على التشطير كخيار، لكنه اصطدم بواقع أن الوحدة ليست خياراً سياسياً بالنسبة لليمنيين وإنما مصير يرتبط بالحياة.■

الوحدة
الجمعة العدد 1339
5 ذي الحجة 1447هـ | 22 مايو 2026م

محافظو المحافظات الجنوبية:

الوحدة خيار وطني لا رجعة عنه والمؤامرات التي تستهدفها ستبوء بالفشل

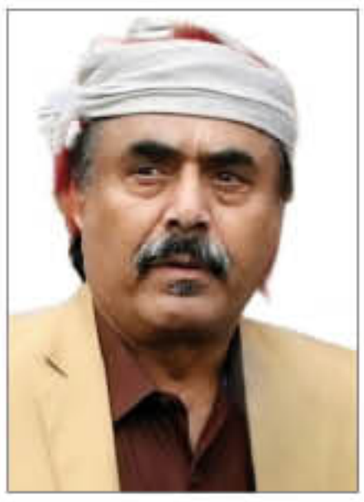

أكد محافظو المحافظات الجنوبية والشرقية أن الوحدة اليمنية جسدت الإرادة الحقيقية للشعب الذي تمسك بوحدته المباركة كخيار وطني لا رجعة عنه، وثمرة لتضحيات المناضلين من أبناء الوطن شمالاً وجنوباً.

وقالوا في تصريحات لهم بمناسبة العيد الوطني الـ36 للجمهورية اليمنية "22 مايو"، إن الوحدة اليمنية ليست وليدة لحظة سياسية عابرة، بل هي قدر محتوم وجوهر أصيل في تكوين هذا الوطن الذي ظل موحداً عبر حقب زمنية طويلة.

وأضافوا أن اليمن يواجه تحديات حقيقية ومحاولات خبيثة لتقسيمه، مما يتوجب على كل يمني حر أن يكون له دور في الدفاع عن الوطن ووحدته، انتصاراً لتضحيات الرعيل الأول من المناضلين، وتاريخ اليمن الرافض للخضوع لأي محتل.. ودعوا كافة القوى الوطنية، والمكونات السياسية والاجتماعية، وقبائل وأبناء المحافظات الجنوبية والشرقية، إلى استشعار المسؤولية التاريخية في هذه المرحلة الحساسة، والتلاحم ورص الصفوف خلف القيادة الثورية والمجلس السياسي الأعلى.

حيث أوضح محافظ حضرموت، لقمان باراس، أن الوحدة اليمنية المباركة، التي تحققت في الثاني والعشرين من مايو 1990م، جسّدت تطلعات الشعب اليمني الواحد من شماله إلى جنوبه، وستظل مكسباً تاريخياً وصمام أمان لحماية الجغرافيا والهوية الوطنية ضد كل مؤامرات التمزق والتفتيت.

وأشار إلى أن الاستهداف الممنهج للوحدة اليمنية ليس وليد الصدفة، بل يأتي في سياق مخططات تدميرية تتغذاها قوى الاحتلال السعودي والإماراتي، برعاية وإشراف مباشرين من قبل أمريكا وبريطانيا، لتمزيق النسيج الاجتماعي والسيطرة على ثروات ومقدرات الشعب اليمني، وفي مقدمتها المحافظات الشرقية والجنوبية.

وشدد باراس على أن مواجهة التحديات الراهنة تقتضي إطلاق انتفاضة شعبية واسعة ومقاومة شاملة لطرد المحتل الأجنبي وتطهير كل شبر من أرض الوطن، مؤكداً أن الرهان على الوعي الشعبي في المحافظات المحتلة هو الضمانة الحقيقية لإسقاط مشاريع التجزئة والوصاية، واستعادة الاستقلال الكامل والسيادة الوطنية على كامل تراب الجمهورية اليمنية.

من جانبه، أكد محافظ محافظة لحج، أحمد جريب، أن "من يظن أن بمقدوره اليوم أن يمحو حقيقة الوحدة من وجدان اليمنيين، فعليه أن يقرأ التاريخ جيداً، وأن يعلم أن وحدة الأرض والإنسان اليمني صمدت في وجه أعتى الإمبراطوريات، وانتصرت على كل المخططات التي استهدفت تمزيق هذا النسيج المتماسك".

وذكر أنه بالعودة إلى الجذور التاريخية، فإن اليمن ظل وطنا موحداً في ظل حضارات متعددة، وكلما مرت البلاد بمراحل نزعات التقسيم، يبادر أبناء الشعب اليمني إلى الحفاظ على وحدة الأرض والإنسان، وهذه حقيقة سطرها التاريخ بمداد من دماء الشهداء.

وأفاد بأن الحديث عن الوحدة لا ينفصل عن ثورتي 14 أكتوبر والـ 30 من نوفمبر، فقد كانتا توأماً وروحاً واحدة، وكانت الوحدة هدفاً محورياً من أهدافهما، وثمرة من ثمار الاستقلال من الاستعمار البريطاني.

إلى ذلك، أكد محافظ شبوة، عوض العولقي، أن الوحدة اليمنية هي العامل الأهم لتوحيد جهود وطاقات اليمنيين نحو البناء والتنمية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتحقيق النمو والتطور الاقتصادي، وبناء الدولة اليمنية الحديثة والقوية والمستقلة، بعيداً عن الصراعات والانقسامات التي تنشأ نتيجة التمزق والشتات.

ورأى العولقي أن اليمن الموحد والمستقر هو الذي يمتلك كل مقومات التطور والقوة والقدرة على حماية مصالح الشعب، والتأثير القوي في معادلات التوازن العربي والإقليمي.

وأفاد بأن المؤامرات التي ما زالت تتعرض لها الوحدة اليمنية من قبل الخارج ومرتزقة الداخل قد فشلت أمام وعي وإصرار اليمنيين على التمسك بوحدة وطنهم والحفاظ عليها، باعتبارها الضمانة الحقيقية للعيش الكريم في وطن قوي مكتمل السيادة، بعيداً عن الصراعات والحروب أو الوصاية والارتهان للخارج.

واعتبر المعركة المشرفة التي يخوضها اليمن قيادة وشعباً وجيشاً في مواجهة أطماع تحالف العدوان والانتصار للقضية الفلسطينية، تأكيداً على أصالة الشعب اليمني الذي رفض الخضوع للمعتدين والمحتلين، وعظمة ثورة الـ 21 من سبتمبر المجيدة، وحكمة القيادة الثورية والسياسية التي وحدت جهود اليمنيين للخروج من تحت عباءة الوصاية، ليمارس اليمن دوره الحضاري في الدفاع عن مكتسباته وينتزع حقوقه ويدافع عن قضايا أمته العادلة.

فيما اعتبر القائم بأعمال محافظ الضالع، عبداللطيف الشغدري، الوحدة اليمنية حدثاً تاريخيا عظيما ليس على مستوى اليمن فحسب، بل على امتداد المنطقة العربية والعالم، وستظل أيقونة للعزة والكرامة لكافة الأجيال المتعاقبة.

وأوغل القائم بأعمال محافظ الضالع في أن كل المؤامرات التي تستهدف النيل من وحدة اليمن وأمنه واستقراره ستبوء بالفشل، لافتا إلى أن أبناء محافظة الضالع كغيرهم من أبناء الشعب اليمني، متمسكون بالوحدة اليمنية أرضا وإنسانا مهما حاول العملاء والخونة النيل منها.

وأكد الشغدري أن محافظة الضالع، بوابة الوحدة وصمام أمانها، ستظل الحصن المنيع أمام كل مشاريع التشطير والتجزئة أو التبعية مثلما كانت مهد الثوار في الـ 14 من أكتوبر 1963، بشرارة الثائرين ضد المستعمر البريطاني وفيها وعلى ترابها رُفع علم الجمهورية اليمنية إيذانا بإعادة تحقيق الوحدة في 22 مايو 1990م.

من جانبه، قال محافظ سقطرى، هاشم السقطري، إن الوحدة اليمنية المباركة، التي تحققت في الـ 22 من مايو 1990م، ليست مجرد حدث سياسي عابر، بل هي قدر ومصير الشعب اليمني، وثمرة تضحيات جسام قدمها الأحرار من أبناء الوطن في شماله وجنوبه للحفاظ على الهوية والجغرافيا اليمنية الواحدة.

وأضاف أن المؤامرات ومشاريع التقسيم والتجزئة والانفصال التي تحاك اليوم ضد اليمن، وتحديداً في المحافظات والجزر المحتلة، يتم تغذيتها وإدارتها بشكل مباشر من قبل قوى العدوان لتفتيت الجسد اليمني والسيطرة على موقعه الاستراتيجي وثرواته السيادية.

وأشار إلى أن ما يتعرض له أرخبيل سقطرى من محاولات لطمس الهوية اليمنية، وتدمير بيئتها الفريدة، وتحويلها إلى ثكنات عسكرية لخدمة أطماع خارجية، يكشف الوجه القبيح لهذا الاحتلال ومخططاته الاستعمارية التي تستهدف تمزيق النسيج الاجتماعي والوطني.■

عقب عودته إلى صنعاء:

وفد اللجنة الوطنية يكشف تفاصيل الصفقة الأكبر لتبادل الأسرى والمعتقلين

تتجه أنظار أهالي الأسرى والمعتقلين بفارغ الصبر نحو يوم العاشر من يوليو المقبل، موعد تنفيذ الصفقة الأكبر، وسط تطمينات بعثها وفد اللجنة الوطنية خلال مؤتمر صحفي عقب وصولهم إلى مطار صنعاء الدولي والوفد المرافق لهم، قادمين من المملكة الأردنية الهاشمية بعد مشاركتهم في المفاوضات حول ملف الأسرى برعاية الأمم المتحدة والتي استمرت أكثر من ثلاثة أشهر.

وفي المؤتمر أشاد رئيس اللجنة العسكرية اللواء يحيى الرزامي بنجاح صفقة تبادل الأسرى الأخيرة، واصفاً هذا الإنجاز بالخطوة المحورية التي تُمهد الطريق لتسوية بقية الملفات العالقة.

وأعرب عن بالغ تقديره وشكره للسيد القائد عبدالملك بدر الدين الحوثي، وفخامة المشير الركن مهدي المشاط، رئيس المجلس السياسي الأعلى، على توجيهاتهما السديدة ودعمهما المستمر ومتابعتهما الحثيثة التي دفعت بجهود المفاوضات نحو تحقيق هذا النجاح.

وأكد اللواء الرزامي أن الأسرى المقرر الإفراج عنهم يستحقون كل التضحيات لعطائهم الصادق واستبسالهم في الدفاع عن الدين والوطن والقيادة.

وقال: "إن هذا الملف الإنساني يمثل أولوية قصوى، ونتطلع إلى أن يكون نجاح هذه الصفقة هو الخطوة الأولى والركيزة الأساسية لإنجاز وتقدم كافة الملفات المتبقية".

وتوجه الرزامي بخالص الشكر والتقدير للمملكة الأردنية الهاشمية، قيادةً وحكومةً، على حسن الاستضافة وتوفير التسهيلات اللازمة على مدى أكثر من ثلاثة أشهر، والتي احتضنت خلالها عمان جولات مكثفة من المفاوضات والمباحثات والمبادرات المستمرة حتى تكللت تلك الجهود بالنجاح والنصر.

صفقة دقيقية

بدوره، أعلن رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى، عبد القادر المرتضى في المؤتمر الصحفي، عن تفاصيل الصفقة الأكبر والأشمل لتبادل الأسرى والمعتقلين، والتي تكللت بالنجاح عقب جولات مكثفة من المفاوضات.

وعبر عن أسمى آيات الشكر والعرفان لقائد الثورة السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي، لجهوده الاستثنائية ومتابعته الحثيثة والدؤوبة قبل وأثناء جولات التفاوض.

وأشاد بالدور والدعم المستمر من رئيس المجلس السياسي الأعلى المشير الركن مهدي المشاط، والحكومة ووزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة، مثمنا الحضور الفاعل والمؤثر للواء الرزامي في تذليل العقبات وإنجاح الاتفاق.

وأوضح المرتضى أن الصفقة الحالية تعد الأكبر من حيث الحجم، إذ تضم 1700 أسير ومعتقل من الطرفين، مشيراً إلى أن الصفقة تشمل الإفراج عن 1100 أسير ومعتقل، مقابل 580 أسيراً من الطرف الآخر.

واستعرض التوزيع الجغرافي التفصيلي للأسرى المحررين بناءً على الجبهات؛ منها جبهة مأرب 388 أسيراً ومعتقلا، وفي السجون السعودية 245 أسيراً، وفي جبهة الجنوب 200 أسير ومعتقل، وفي جبهة الساحل الغربي 186 أسيراً ومعتقلا، كما ضمت جبهة تعز 68 أسيراً ومعتقلا، وبقية المحررين يتوزعون على جبهتي الجوف والحدود.

وأكد المرتضى أن المفرج عنهم ليسوا جميعاً أسرى حرب، بل تشمل الصفقة نحو 400 مدني مختطف، ممن تم احتجازهم تعسفياً من الطرق والمطارات وأماكن عملهم ومنازلهم، وقضى بعضهم في السجون فترات تتراوح بين سبع وثماني سنوات.

وأفاد بأن المفاوضات شهدت تعقيدات وإشكاليات كبيرة نجحت اللجنة في تفكيكها، أبرزها كشف مصير العشرات من المخفيين قسراً منذ أكثر من عشر سنوات، وأسفر الضغط الذي مارسته اللجنة عن نزول فريق سعودي إلى مأرب ودخول السجون، وتكلل ذلك بضم أكثر من 50 أسيراً مخفياً كان الطرف الآخر ينكر وجودهم.

وقال: "من ضمن التعقيدات والإشكاليات شمولية الصفقة لنحو 200 أسير كانت قد صدرت بحقهم أحكام جائرة بالإعدام أو بالسجن لمدد تصل إلى 30 و40 سنة"، مؤكداً أن موقف صنعاء كان حازماً بعدم خروج الطيارين السعوديين إلا ضمن صفقة شاملة تضمن الإفراج عن الأغلبية العظمى من الأسرى والمعتقلين، وهو ما تحقق بعون الله.

وعن ملف قحطان، جدد المرتضى "التأكيد على موقف اللجنة الثابت منذ عشر سنوات، بأن صنعاء لم تكن يوماً تخفي مصير محمد قحطان، وأن الإفصاح عنه كان ولا يزال مشروطاً بإفصاح الطرف الآخر عن مصير أسرانا لديهم".

وكشف عن موعد التنفيذ المقرر في العاشر من يوليو المقبل، وذلك نتيجة إجراءات لوجستية وتحضيرية إجبارية تستغرق وقتا، وفي مقدمتها التأكد الفعلي من خلو سجون العدو من الأسرى، وإتمام الترتيبات الفنية لاستقبال الأبطال المحررين، إلى جانب الوقت الذي تطلبه اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإعداد وتجهيز وتنسيق ملفات التنفيذ.

وطمأن أهالي الأسرى بأن الصفقة حقيقية وجدية وتتمتع بضمانات وثقة عالية للتنفيذ نظراً لحرص الأطراف كافة، مؤكداً أن هناك خطوات مكملة ستعقب التنفيذ مباشرة، تشمل تشكيل لجان مشتركة من جميع الأطراف لزيارات ميدانية متبادلة للسجون والمعتقلات لضمان خلوها تماماً من أي أسير.

وثمن المرتضى استضافة المملكة الأردنية الهاشمية الكريمة لعملية التفاوض ومواقفها الإيجابية والدور الفعال في تقريب وجهات النظر ومواجهة العراقيل التي حاولت بعض الأطراف وضعها لإعاقة هذا المنجز الإنساني.

صنعاء تجدد التزامها

وكان نائب وزير الخارجية والمغتربين عبدالواحد أبو راس، بحث مع رئيسة بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصنعاء، كريستين شيبولا، آخر المستجدات المتصلة بملف الأسرى.

واستمع أبو راس إلى إحاطة من رئيسة البعثة عن سير المفاوضات التي جرت في العاصمة الأردنية عمّان وما تمخض عنها من اتفاق، بالإضافة إلى خطة اللجنة الدولية لعملية إطلاق سراح الأسرى المرتقبة.

وفي اللقاء عبّر أبو راس عن تقدير حكومة التغيير والبناء للدور الذي اضطلعت به بعثة اللجنة الدولية في إنجاح الاتفاق، مؤكداً أن ملف الأسرى يحظى بالأولوية لدى القيادة الثورية والسياسية.

وشدّد على ضرورة أن يسهم الاتفاق في المضي قدماً في حل بقية الملفات الإنسانية ويمهد الطريق لإنهاء العدوان والحصار المفروض على اليمن وتحقيق السلام العادل والمستدام.

وجدد التزام صنعاء بترجمة الاتفاق على أرض الواقع وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لإنجاحه.

وسلّم أبو راس رئيسة البعثة رسالة موجهة إلى رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ميريانا سبولياريتش إيغر، تضمنت الشكر على الدور الذي تضطلع به اللجنة الدولية في الجانب الإنساني ودعوتها لزيارة صنعاء للاطلاع عن كثب على التحديات التي يواجهها الشعب اليمني.

وجدّد التأكيد على استعداد وزارة الخارجية تقديم كافة التسهيلات اللازمة لبعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والعاملين فيها.

بدورها، أكدت كريستين شيبولا التزام البعثة بتقديم كافة جوانب الدعم الممكن للشعب اليمني، مشيدة بالتعاون القائم مع وزارة الخارجية والجهات الحكومية المعنية.

أولوية إنسانية

ويظل ملف الأسرى والمحتجزين واحداً من أبرز الملفات الإنسانية التي تصدّرت أولويات القيادة الثورية والسياسية واللجنة الوطنية لشؤون الأسرى، باعتباره ملفاً لا يقبل المساومة والابتزاز، ترتبط به آمال آلاف الأسر والعائلات اليمنية التي تنتظر عودة أبنائها بفارغ الصبر.

كما يبقى هذا الملف الاختبار الحقيقي لجدّية التوجه نحو السلام، والمقياس الإنساني الذي يسقط أمامه زيف الشعارات الدولية، وإصرار صنعاء على معادلة "الكل مقابل الكل" بضع المجتمع الدولي والأمم المتحدة أمام مسؤولية أخلاقية وتاريخية للضغط على الطرف الآخر لوقف المماطلة وتسييس هذا الملف المعذّب لآلاف الأسر.

ترحيب إقليمي ودولي

وحظي الاتفاق بترحيب إقليمي ودولي، إذ وصف المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ الاتفاق بأنه "لحظة ارتياح كبيرة لآلاف اليمنيين الذين طال انتظارهم عودة ذويهم"، معتبراً أنه يعكس أهمية استمرار المفاوضات لبناء الثقة ودعم جهود التسوية السياسية.

كما رحب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بالاتفاق، داعياً إلى الإسراع في تنفيذه بما يسهم في لمّ شمل العائلات اليمنية.

من جهته، وصف الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط الاتفاق بأنه "خطوة إنسانية مهمة" يمكن أن تمهد لاتفاقات أوسع تسهم في تخفيف المعاناة الإنسانية ودعم فرص التسوية.

كما صدرت بيانات ترحيب من دول عربية عدة، بينها قطر وسلطنة عُمان والكويت والأردن، إضافة إلى مواقف داعمة من منظمة التعاون الإسلامي وعدد من الدول الغربية.■

تزامناً مع ذكرى الوحدة الـ 36:

دوري الدرجة الأولى لكرة القدم يبعث الحياة في الجسد اليمني

بعد غياب قسري دام 21 عاماً، دارت عجلة دوري الدرجة الأولى لكرة القدم من جديد، متحدية ظروف الحرب والانقسام التي شلت الملاعب طويلاً، ولم يقتصر هذا التوقف على تجميد النشاط الرياضي فحسب، بل ساهمت الأوضاع خلال السنوات الماضية في تغذية النعرات المناطقية بين أبناء الجسد الواحد.

ومنذ انطلاق منافسات موسم 5202-6202 مطلع مايو الجاري، في العاصمة صنعاء، بمشاركة 41 ناديا بنظام "الكل ضد الكل"، تزامنا مع احتفالات شعبنا بالذكرى الـ 63 لتحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو، استعادت الملاعب حيويتها تدريجياً، في دلالة رمزية على قدرة الرياضة على جمع ما فرقته السياسة.

ترميم ما تصدّع

وظهرت كرة القدم هذه المرة بوصفها المساحة الأكثر قدرة على ترميم ما تصدّع خلال سنوات الحرب، بعدما جمعت البطولة أندية تمثل معظم المحافظات اليمنية، من صنعاء وعدن وأبين وحضرموت والحديدة والبيضاء ومأرب وإب والمهرة، إلى جانب عشرات الأندية المشاركة في بطولة كأس الجمهورية.

وعكست تنقلات الأندية بين المحافظات حجم التأثير الذي أحدثته عودة النشاط الرياضي، إذ انتقلت فرق من صنعاء لخوض مبارياتها في مأرب وأبين وحضرموت، فيما زارت أندية عدن العاصمة صنعاء وسط أجواء جماهيرية لافتة وحفاوة واسعة، في مشهد أعاد التأكيد أن اليمن ما يزال قادراً على الاجتماع رغم كل الظروف.

كما برز التفاعل الشعبي بصورة واضحة من خلال المبادرات المجتمعية والتطوعية التي أطلقها مشجعون ورياضيون لترميم بعض الملاعب المتضررة بفعل الحرب، في محاولة لإعادة الحياة إلى البنية الرياضية التي تعرضت لدمار واسع خلال السنوات الماضية.

الرياضة جسر للوحدة

وفي ظل هذه الأجواء، برزت رسائل رسمية تؤكد أهمية الرياضة في تعزيز التلاحم الوطني وتقريب المسافات بين أبناء الوطن الواحد.

وأكد نائب وزير الشباب والرياضة والقائم بأعمال الوزير، نبيه أبو شوصاء، أن "الجبهة الرياضية أثبتت صموداً استثنائياً في مواجهة التحديات"، مشيراً إلى أن الرياضة "لم تكن يوماً مجرد منافسة على كأس، بل الجسر الأقوى لتعزيز قيم المحبة وترسيخ أواصر الوحدة بين أبناء المجتمع اليمني".

وأضاف، خلال لقائه بعثات أندية المهرة وصعدة والبيضاء وتعز، أن اجتماع رياضيي اليمن في منافسات الدوري وكأس الجمهورية "يبعث برسالة قوية للعالم مفادها أن الشباب اليمني قادر على تجاوز العوائق وتوحيد طاقاته تحت راية الوطن الواحد".

باب جديد للتسامح

ومع دخول الدوري أسبوعه الرابع، بدا واضحاً أن البطولة تحولت إلى أكثر من مجرد منافسة رياضية، إذ أصبحت مساحة وطنية جامعة أعادت فتح باب التواصل بين اليمنيين بعد سنوات من القطيعة.

وقال الأمين العام المساعد للاتحاد اليمني لكرة القدم حسين البهام، إن كرة القدم "تظل المساحة الأجمل التي تركض على جنباتها قيم التسامح والمحبة والود بين أبناء الشعب"، مؤكداً أن قرار إعادة المنافسات بين أندية الوطن الواحد فتح "باباً جديداً للتسامح ومكاناً تلتقي فيه القلوب بعد أن فرقتها السياسة".

وأضاف أن انتقال أندية عدن إلى صنعاء، وحضور أندية صنعاء إلى عدن، يؤكد أن اليمن "أكبر من الخلافات وأوسع من الانقسامات".

رسالة حياة

وعكست عودة الدوري حالة من الاستعادة المعنوية للروح التي افتقدها اليمنيون طوال سنوات الحرب، وهو ما ظهر في الحضور الجماهيري الكبير والتفاعل الشعبي الواسع مع المباريات التي تقام بشكل منتظم وفق جدول ثابت.

ويصف الصحفي والناقد الرياضي عبد السلام الدباء، عودة الدوري بأنها "نبض جديد في جسد أتعبته الجراح"، مؤكداً أن العودة لم تكن مجرد منافسات رياضية، بل "رسالة حياة تؤكد أن اليمنيين، رغم كل شيء، لا يزالون قادرين على الاجتماع حول هدف وأحد وصناعة الفرح من بين ركام المعاناة".

وأضاف أن الفرق لم تعد تمثل أندية فحسب، بل "أملاً جماعياً في استعادة وطن يتسع للجميع"، مشيراً إلى أن الرياضة أسهمت في رفع الروح المعنوية وتجديد الثقة بإمكانية التغيير نحو الأفضل.

وأكد الدباء أن تنشيط الرياضة يمثل خطوة عملية ضمن مسار طويل نحو السلام الشامل، عبر دعم البنية التحتية الرياضية وتشجيع الشباب على الانخراط في الأنشطة الرياضية والمبادرات المجتمعية التي تتخذ من الرياضة وسيلة للحوار والتقارب.

اليمن جسد واحد

بدوره، اعتبر الناشط الرياضي مبارك الشيباني، أن عودة الدوري بعد 12 عاما جاءت "من بين الركام، لا بملاعب مكتملة ولا بمدرجات فاخرة، بل بإرادة شعب لم تهزمه الحرب".

وقال إن الجماهير التي جلست فوق المدرجات المتهالكة "هتفت للوطن قبل الأندية، وأعلنت أن اليمن ما يزال جسداً واحداً مهما حاولت السياسة والحروب تمزيقه".

وأضاف أن توحد الجماهير من المهرة إلى صعدة خلف الكرة اليمنية أعاد شيئاً من الفرح والانتماء والأمل، وأثبت أن الرياضة قادرة على إصلاح ما أفسدته السياسة.

أصداء عربية واسعة

ولم تقتصر أصداء عودة الدوري على الداخل اليمني، بل امتدت إلى الأوساط الرياضية والإعلامية العربية التي تعاملت مع الحدث بوصفه رسالة أمل تتجاوز حدود المستطيل الأخضر.

ووصف المعلق الجزائري حفيظ دراجي، عودة الدوري اليمني بأنها "خبر يبعث على الفرح والأمل"، فيما اعتبر المعلق التونسي عصام الشوالي أن استئناف البطولة بعد 12 عاما "ليس مجرد عودة لمسابقة كروية، بل عودة للنبض والمدرجات والهتاف".

أما المعلق اليمني حسن العيدروس، فأكد أن الشغف الكروي في اليمن "لا تهزمه الحروب"، في إشارة إلى الحضور الجماهيري الكبير الذي رافق انطلاق المنافسات.

أمنية تتجاوز الملاعب

وتزامنت عودة الدوري مع احتفالات شعبنا بالذكرى السادسة والثلاثين للوحدة اليمنية، في مشهد حمل دلالات عميقة على قدرة الرياضة في جمع ما خلفته الحرب.

ويرى رياضيون أن ما تحقق داخل الملاعب من تقارب وتلاحم بين الأندية والجماهير يمنح أملاً بإمكانية انتقال هذه الروح إلى واقع أوسع ينهي حالة الانقسام، وينزع ثقافة المناطقية والعنصرية، ليبقى حب الوطن القيمة الأسمى التي يلتقي حولها اليمنيون من أجل مستقبل يسوده الأمن والسلام والاستقرار.■

◄ أبو شوصاء: الرياضة الجسر الأقوى لترسيخ المحبة والوحدة بين اليمنيين

◄ الدباء: الدوري رسالة حياة تؤكد قدرة اليمنيين على الاجتماع رغم الجراح

◄ رياضيون: استئناف الدوري بعد 12 عاماً يعد بمثابة عودة النبض والمدرجات والهتاف لجسد الوطن

الوحدة
ALWAHDAH
التجسيد الصادق لديمقراطية الرأي والرأي الآخر

رئيس مجلس الإدارة: أحمد يحيى راصع
رئيس التحرير: علي محمد الأشموري
للموقع على الانترنت: WWW.ALWAHDAHNEWS.NET
البريد الالكتروني: Wahdah90@hotmail.com

الأخيرة | الجمعة | العدد 1339 | 5 ذي الحجة 1447هـ | 22 مايو 2026م
Issue No(1339). Wed 22 May – 2026

تأسست في 22 مايو 1990م
تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر

الوحدة اليمنية.. 36 عاماً على الحلم الذي صار وطناً

ماجد حسين سراج

في الثاني والعشرين من مايو 1990م، أعلن اليمنيون ميلاد الجمهورية اليمنية، في حدث تاريخي مثّل تتويجاً لنضال طويل وحلم ظل يسكن وجدان أبناء اليمن شمالاً وجنوباً لعقود متعاقبة، وبعد ستة وثلاثين عاماً من تحقيق الوحدة اليمنية، لا تزال هذه المناسبة الوطنية تحمل معاني عميقة تتجاوز البعد السياسي، لتجسد إرادة شعب، ووحدة تاريخ، ومصيراً مشتركاً ارتبط بالهوية اليمنية والعربية والإسلامية.

إرهاصات مبكرة لحلم الوحدة

لم تكن الوحدة اليمنية حدثاً طارئاً أو قراراً سياسياً عابراً، بل جاءت نتيجة تراكم تاريخي وثقافي واجتماعي طويل، فاليمن عبر مختلف مراحله التاريخية كان يمثل كياناً حضارياً موحداً، تتشارك مناطقه اللغة والعادات والدين والجغرافيا والمصير.

ومع قيام ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر 1962م في شمال اليمن، والرابع عشر من أكتوبر 1963م في جنوبه، برزت فكرة الوحدة باعتبارها هدفاً وطنياً مركزياً، وقد نصت دساتير الشطرين بصورة واضحة على السعي لتحقيق الوحدة اليمنية، باعتبارها هدفاً استراتيجياً يعبر عن تطلعات الشعب اليمني، وخلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي شهدت العلاقات بين الشطرين العديد من اللقاءات والاتفاقيات الوحدوية، رغم ما شابها أحياناً من توترات وصراعات سياسية. ومن أبرز تلك المحطات اتفاق القاهرة عام 1972م، وبيان طرابلس، ثم اتفاق الكويت، وصولاً إلى تشكيل اللجان المشتركة التي مهدت عملياً لإعلان الوحدة.

محفزات التوقيع على اتفاقية الوحدة

جاء التوقيع على اتفاقية الوحدة اليمنية نتيجة جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت القيادتين السياسيتين آنذاك إلى تسريع خطوات الاندماج الكامل بين الشطرين، فعلى المستوى الداخلي، كانت الروابط الاجتماعية والقبلية والاقتصادية بين أبناء اليمن تشكل ضغطاً شعبياً مستمراً باتجاه إزالة التشطير وإنهاء حالة الانقسام، كما أن الأوضاع الاقتصادية والتحديات التنموية دفعت نحو البحث عن دولة موحدة قادرة على استثمار الإمكانات البشرية والطبيعية بصورة أفضل، أما خارجياً، فقد شهد العالم في أواخر الثمانينيات تحولات كبرى، أبرزها انهيار المعسكر الاشتراكي وتغير موازين القوى الدولية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على جنوب اليمن، ودفع نحو البحث عن خيارات استراتيجية جديدة تحفظ الاستقرار السياسي والاقتصادي، وفي الثلاثين من نوفمبر 1989م تم التوقيع على مشروع دستور دولة الوحدة، قبل أن يعلن رسمياً في 22 مايو 1990م قيام الجمهورية اليمنية ورفع علمها في العاصمة صنعاء، في لحظة تاريخية استثنائية استقبلها اليمنيون بفرح واسع وآمال كبيرة.

محطات وحدوية بارزة

شهدت مسيرة الوحدة اليمنية العديد من المحطات المفصلية التي شكلت اختباراً حقيقياً لقدرة اليمنيين على الحفاظ على وحدتهم الوطنية، فبعد تحقيق الوحدة جرت أول انتخابات برلمانية موحدة عام 1993م، في تجربة ديمقراطية اعتبرت آنذاك من أبرز التجارب السياسية في المنطقة، غير أن التباينات السياسية تصاعدت لاحقاً، لتصل إلى أزمة صيف 1994م، التي انتهت بانتصار خيار الوحدة وإفشال مشروع الانفصال، وعلى مدى العقود التالية واجهت اليمن تحديات متعددة، شملت أزمات سياسية واقتصادية وأمنية، إلا أن الوحدة بقيت تمثل بالنسبة لغالبية اليمنيين الإطار الجامع الذي يحفظ الهوية الوطنية ويمنع التمزق والتشرذم.

الوحدة في المنظور الإسلامي

تكتسب الوحدة اليمنية أهمية خاصة من منظور إسلامي، إذ يدعو الإسلام إلى وحدة الأمة ونبذ الفرقة والانقسام يقول الله تعالى: "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا" كما حذر القرآن الكريم من النزاع الذي يؤدي إلى الضعف والتفكك، في قوله تعالى: "ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم"

ومن هذا المنطلق، فإن وحدة اليمن لا تمثل مجرد خيار سياسي، بل تعبر عن قيمة دينية وأخلاقية تعزز التلاحم والتكافل والاستقرار بين أبناء المجتمع الواحد، وقد كان اليمنيون عبر تاريخهم نموذجاً للترابط الاجتماعي والثقافي، الأمر الذي جعل فكرة الوحدة تجسيداً حياً للوحدة الإسلامية وتطبيقاً عملياً لمبادئ الدين الإسلامي الحنيف.

خطوة على طريق الوحدة العربية

لم تكن الوحدة اليمنية حدثاً محلياً فحسب، بل مثلت أيضاً محطة مضيئة في مشروع الوحدة العربية الذي ظل حلماً يراود الشعوب العربية منذ بدايات القرن العشرين. ففي وقت كانت فيه المنطقة العربية تشهد انقسامات وصراعات متعددة، قدم اليمن نموذجاً عملياً لإمكانية تجاوز الانقسام عبر الحوار والإرادة السياسية، وقد أعادت الوحدة اليمنية التأكيد على أن الروابط التاريخية والثقافية بين الشعوب العربية قادرة على صناعة كيانات أكثر قوة واستقراراً، متى ما توفرت الإرادة الوطنية الصادقة.

ذكرى تتجدد ومعان باقية

تحل الذكرى السادسة والثلاثون للوحدة اليمنية واليمن يواجه تحديات جسيمة فرضتها سنوات الحرب والانقسام والأزمات الإنسانية، إلا أن هذه المناسبة تظل حاضرة في وجدان اليمنيين باعتبارها رمزاً للأمل ولمشروع الدولة الجامعة، إن الحفاظ على الوحدة الوطنية اليوم لا يعني فقط حماية الحدود الجغرافية، بل يتطلب أيضاً ترسيخ العدالة والمواطنة المتساوية والتنمية والشراكة الوطنية، بما يعزز الانتماء الوطني ويعيد للدولة حضورها ودورها، وستبقى الوحدة اليمنية، رغم كل الصعوبات، واحدة من أهم المنجزات الوطنية في التاريخ اليمني الحديث، وعنواناً لإرادة شعب آمن بأن قوته تكمن في وحدته، وأن المستقبل لا يُبنى إلا بالتكاتف والتلاحم الوطني.■